

السلطان الشرطي
والولي المقاومبهاء العوام
صحافي سوري

إلى زيارات رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج إلى أنقرة بذات الطريقة؛ ألا يعتبر أمير قطر اليوم بمثابة مسؤول تنظيم الإخوان في منطقة الخليج؟ ألا يفتح الإخوان أمام السلطان اردوغان أبواب الصومال واليمن ودول عربية أخرى، لعله يحيلها إلى إمارات وولايات تابعة له؟ اللافت أن مملكتي السلطان والولي تجتمعان على ونام كبير، وتتفان في المصالح على طول الطريق وفي الملفات ذات الاهتمام المشترك. يتفق اردوغان مع خامنئي في أزمات سوريا واليمن وقطر وغيرها الكثير مما خفي عن المملكتين. أما في البلدان التي لا يجتمعان فيها، فهما لا يعملان ضد مصالح بعضهما، وكانهما في هذا يخلقان نوعا من التكامل الذي يجب أن ينتهي إلى بسط نفوذ الإسلام السياسي على المنطقة.

لا تقوم هذه الفرضية على واحدة من نظريات المؤامرة. فهناك أمثلة كثيرة للتدخل على تلك العلاقة المشبوهة التي نشأت خلال الأعوام القليلة الماضية بين مملكتي الإخوان والخمينيين. نستدعي مثلا مقتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني في العراق، وتقديم اردوغان واجب العزاء بـ"الشهيد" للرئيس حسن روحاني.

مثال آخر هو عدم تدخل اردوغان في أزمة لبنان لأنها منطقة إيرانية، في حين أن إيران لا تتدخل أبدا بالأزمة الليبية لأن تركيا مهتمة بها. في اليمن وكلاء الطرفين يجلسون على طاولة واحدة، وفي سوريا بذات مناطق المعارضة تسقط الواحدة تلو الأخرى، مباشرة بعد أن وضع اردوغان يده بيد الإيرانيين والروس في جولات مفاوضات أسناتنة.

إذا لم يكن تكاملا وتنسيقا متعمدا، فالتناغم بين مشروعَي الإسلام السياسي في المنطقة العربية، الإخوان والخمينيين، يأتي في سياق العنوان العريض المتمثل في هدف الطرفين بالهيمنة على دول المنطقة. لا يوجد ما يستدعي المواجهة بين السلطان والولي الفقيه، لأن كلا منهما مشغول بأولوياته حاليا. وبالتالي لا مصالح لهما في فتح جبهات جديدة يمكن لخصومهما استغلالها. وحتى عندما تقود الضرورة إلى المواجهة كما حدث في سوريا بدايات الثورة وفي اليمن بعد سقوط علي عبدالله صالح، فيجب تقديم التنازلات لبعضهما، مهما كان الثمن وأيا كانت الوسيلة.

ثمة فارق في ظروف المشروعين حاليا. قبل بضعة أعوام كان الخمينيون يصافحون قادة العالم في اتفاق وصف بالتاريخي حينها، وها هم اليوم يعانون غضب العالم برمته على سياساتهم. أما مشروع الإخوان فهو يتمدد اليوم بهدوء وكأنه لا يفتش شيئا. صحيح أن حكم اردوغان في تركيا هو ربيع الإخوان الذي لم يجلعوا به، ولكنه لن يستمر إلى الأبد. وحتى ذلك الوقت نحتاج إلى من يعدل مقولة الكاتب الفرنسي فيكتور هوغو عن الأتراك، فيكتب: من هنا مر اردوغان فأصبح كل شيء خرابا.

المرتزقة الذين حملوا أسلحتهم ضد نظام دمشق لسنوات، وبين ليلة وضحاها استفاق السوريون عليهم وهم يحاربون في ليبيا، تبين أنهم لم يكونوا يوما معارضة وطنية تحلم بدولة جديدة، وإنما كانوا ينادق يقاتل بها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان على حدوده الجنوبية، ليس دفاعا عن بلاده طبعاً، وإنما لتثبيت موطن قدم لمملكة الإخوان المسلمين شمال سوريا. وعندما استتب له الأمر وانتهت الحاجة للمرتزقة هناك، شحنا في صناديق السلطان العثماني الجديد ليقاتلوا في ليبيا بذات عناوين التوسع والتقدم التي تشدق بها اردوغان في عدوانه على سوريا.

يطرح السلطان نفسه اليوم حاميا ومدافعا عن السوريين واليمنيين والليبيين والقطريين وغيرهم. يهذو بالسلاح والقوة للذود عنهم ويسوق لنفسه في كل بلد مبررات مختلفة، ولكنها جميعها تقوم على أساس واحد هو ذكرى إمبراطورية العثمانية في المنطقة العربية. ليس بوصف ذلك التاريخ احتلالا، وإنما بوصفه محطة مشرقة في العصور الإسلامية.

التناغم بين مشروعَي الإسلام السياسي في المنطقة العربية، الإخوان والخمينيين، يأتي في سياق العنوان العريض المتمثل في هدف الطرفين الهيمنة على دول المنطقة

السلطان الشرطي هو تماما كما الولي المقاوم، كلاهما يستعبد الناس بوجه يسلبهم أحلامهم ويفسد عليهم حياتهم دون جدوى. حولهم إلى وقود لحربه الدونتشويتية التي لا تحسم ضد خصومه المفرضين إلى الأبد، وإنما فقط تزيد من نفوذه وتوسع سيطرته على المساكين الذين يعيشون على أمل نصر في استعادة الأراضي المقدسة. عندما تنظر إلى السلطان اردوغان اليوم تراه بمثابة المرشد الأعلى. سرق الدولة التركية لتصبح ما يشبه مملكة الولي الفقيه في إيران، وتحركت لديه نزع السيطرة على عواصم عربية لصناعة محور الإخوان على غرار محور المقاومة. بسط نفوذه على الدوحة وطرابلس حاليا، ولكن عينيه ترتوان إلى صنعاء وتونس والقاهرة والخرطوم ومقدشو، وغيرها من الأماكن التي ينشط فيها الإخوان.

هل تمكن قراءة زيارة رئيس مجلس النواب التونسي زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي إلى تركيا بغير هذا السياق؟ إلا يتشابه ما فعله الغنوشي مع حج وكلاء الولي في المنطقة إلى طهران لنيل مباركة خامنئي؟ إلا يظن



ضربات الخديعة.. وجهان لقرصان واحد

الامر الواقع بالابتزاز والتهديد وتسويق الدجل ليصبح حقيقة، هما صحتها... وإلا ما معنى أن يتحول ضرب الحرس الثوري لقواعد تؤوي جنودا أميركيين في العراق إلى "واحد من أيام الله"، بقرار من خامنئي. تلك هي نزوة الهرطقة السياسية، يكملها استحضار رجب طيب اردوغان لـ"بطولات" بربروس، وهو يخال أن الأميركي نائم على حبر السلطان. هو رجب الذي يظن أنه ينجح في ابتزاز الأميركيين بورقة تهديدهم بإغلاق قاعدة إنجليك، كلما عن له انتزاع مطلب في المنطقة. تكرر ذلك مرات في سعيه إلى "منطقة أمنة" في سوريا على الحدود مع تركيا. مصيرها معروف، كصير الخطوط الحمر في حلب والتي لُوح بها الرئيس التركي مرارا حتى سقطت حلب بعد مجازر. وينتدّر السوريون اليوم بقلقهم على إهداب، وخوفهم الكبير من غير اردوغان على مصير سكانها، هو الذي يجند مسلحين سوريين للقتال في ليبيا. تمخّج بعد، لكنه منهك الآن بملحمة مع "الأعداء"، فنظامه على المحك الأخير إذا اشتعلت الانتفاضة في إيران مجددا، كما هو مرجح.

أما السلطان الذي سعى إلى تفخيخ مؤتمر برلين "الليبي"، بالحديث مجددا عن بدء إرسال قوات إلى ليبيا والتحصير للشروع في التنقيب في مياه المتوسط، والتخلي عن كل مفردات الدبلوماسية -كما في اتهامه حفتر بالهروب من موسكو قبل أيام- فقله لا يدرك أن عام 2020 سيكون سنة استعادة الأوروبيين لغة المصالح، ومعهلا لمهادنة مع مشاغب أو مشاكس.

والحال مع النموذج الإيراني أن ما تزلزل بعد إسما طهران بخيوط القرار في العراق ولبنان، وبزناد الحوثيين وصورايخهم في اليمن وخطط الميليشيات في سوريا.. هو أحجار الدومينو، الذي يتوهم المرشد الأعلى صلابته، فيما يتجاهل سماع من يهتفون بموته.

على خطى حليفه الإيراني، يتوهم السلطان أن ما بدا له من وهن أميركي وتردد أوروبي هو هزال دائم في اللحظة التاريخية الملائمة للانقضاض على ما يشتبه، تارة باسم محاربة الإرهاب وأخرى بإيقاظ الإرث العثماني الذي ولّى بعد مرض عضال. قلة قد تذكر من فصول مرض العراق قبل الإطاحة بصادق حسين، المطالبات التركية بكرهوك وحقوق التركمان. كان ذلك في عهد نورغوت أوزال فيما بغداد تحت مقصلة الحصار والعقوبات. في طهران وأنقرة، المرشد والسلطان وجهان لقرصنة واحدة، لغتها فرض

البيمينية، وطلاق مع بريطانيا... تكتمل تدريجيا ملامح طوق عزلة سيحاصر تركيا، خصوصا مع إصرار رجب طيب اردوغان على إرساء موطن قدم في ليبيا عسكريا، واستغلال انقسامها منتزعا في لحظة غفلة إقرارا بتوسيع الحدود البحرية لمشروع الإمبراطوري. فالأكيد أنه لا الأميركيين ولا الروس سيتركون الحلبة الليبية مسرحا لطموحات تتعارض مع حقوق مجموعة دول في التنقيب عن النفط والغاز شرق المتوسط. وإذا كان واضحا إدراك الأوروبيين لدى شهية السلطان في انتزاع ما يمكنه للتحكم بأوراق إقليمية، لا جدال كذلك في أن مبادرة المانيا لاستعجال مؤتمر برلين ورسمها إطارا أوسع من وقف إطلاق النار في ليبيا، جاءت لتسجل نجاحا مبدئيا حيث فشل الروس في إقناع المشير خليفة حفتر بهدنة... يفترض أن تكون مدخلا للتسوية السياسية الشاملة. أعطى حفتر ورقة توقيعيه للمستشارة أنجيلا ميركل، حوصر الأوروبي من اختياره سياسة التسلل والالتفاف للإيقاع برئيس حكومة الوفاق فايز السراج في فخ مذكري التعاون العسكري والحدود البحرية. تكتمل العزلة الأوروبية حول مشاريع الرئيس التركي الذي بدلا من أن يلجأ إلى الحوار مع الجيران، أو التحكيم الدولي للبت في الحقوق القانونية لكل من دول البحر المتوسط، صار لا يمانع في اللعب على حافة الهاوية، مقتديا بالنهج الإيراني: ضجيج وتهديد ووعيد، ومهارة في تحويل الانكسارات والهزائم إلى انتصارات، بعضها "إلهي"، وبعضها "مزئزل".

الحالم بتاريخ مضي ما زال كالمرشد بـ"مؤامرات" لا تنتهي كلما سعى إلى تحديث مشروع قضم ما يمكنه من خرائط القرصان واحد، وجهاء الزعيم الأول لأصولية شيعية، تلت تحت رداء الدفاع عن المحرومين... وسلطان على خداه لعب على أوتار أصولية سنية، لسفر مشروع نيش قبور التاريخ ولو كلف دماء غزيرة هي أيضا عربية. الأول قاوم "المؤامرات" بمحور غذاء بأموال إيرانية وعراقية وبدماء عراقية وسورية ولبنانية وفلسطينية ويمنية. الثاني على خطاه اقتحم خرائط عربية ليقطع حصص، منذ أعطى الرئيس الأميركي دونالد ترامب أول إشارة على رغبته في استبدال سياسة العصا الغليظة وتدخل القوة الساحقة بنهج العقوبات المريرة لـ"الشاكسين". المفارقة اليوم أن طهران وأنقرة تفقدان تدريجيا ثغرة الدرفسوار الأوروبية التي افتقرت طويلا عن نهج ما يعتبره ترامب واقعية حميدة في السياسة الخارجية، وإن به بعد إسقاط الحرس الثوري الإيراني الطائفة الأوكرانية، يحدد بلا عناء فقهيا كاملا لدى القارة العجوز للحاجة إلى ردع جماعي لجمهورية المرشد. للسلطان اردوغان حصص ماثلة، ورغم "ايدولوجيا" التسلل إلى نفق الحرب الليبية، مستغلا انشغال إدارة ترامب بالمشاغب الإيراني وضعف الصوت الأوروبي الموحد الذي ضاع تحت أمواج اللاجئين والشعبوية

هل انتهى شهر العسل بين تونس والاتحاد الأوروبي

طارق القيزاني
صحافي تونسي

موقف المانيا الداعم الأوروبي الأول للانتقال السياسي في تونس منذ 2011، يأتي بمثابة الشجرة التي تخفي الغابة في ما يرتبط بالعلاقات الراهنة بين تونس والاتحاد الأوروبي. كان الصعود المفاجئ للرئيس قيس سعيد إلى سدة الرئاسة في تونس، قد رافقته حالة من الترقب والتطلع لما ستؤول إليه العلاقات مع دول الاتحاد في ظل رجل يفقد لسجل سياسي ولعلاقات خارجية وخارج نطاق الأحزاب والأيديولوجيا، ولكن حتى اليوم وبعد نحو ثلاثة أشهر من الحكم فإن القطيعة هي الأكثر وضوحا بين العواصم الأوروبية وقصر قرطاج.

لم يؤد سعيد أي زيارة خارجية لأي دولة من دول الاتحاد الأوروبي واكتفى بتنقل إلى سلطنة عمان لتقديم العزاء في وفاة السلطان قابوس. كما لم يذهب إلى البلد الجار الجزائر، وهو تقليد رمزي

لم تعد تونس الشريك المدلل لدى شركائها من دول الاتحاد الأوروبي. هذا ما توجي به الغيوم الملبدة فوق البحر المتوسط الفاصل بين الضفتين، في هذه المرحلة على الأقل. فبالرغم من حالة الصمت الغالبة على التواصل بين الجانبين، إلا أن هناك أكثر من مؤشر موضوعي يعكس حالة الفتور الفعلية بين الديمقراطية الناشئة وأصدقائها، ليس أقلها تعبيرا للتخيب المفاجئ لتونس من مؤتمر برلين حول أزمة ليبيا، بالرغم من كونها دولة الواجهة الأولى في هذا الملف. ومع أن علامات الفتور بدأت حتى قبل التحضير الفعلي للمؤتمر وتوجيه الدعوات إلى الدول المشاركة إلا أن

والاجتماعية التي قدمتها تونس طيلة فترة انتقالها السياسي مقارنة بحجم مساعدات بلغت أكثر من 10 مليارات يورو من قبل البلدان الأوروبية منذ 2011. تجد حالة عدم الرضا الأوروبية صاداها بما تضمنه تقرير أصدره المعهد الأوروبي للمتوسط منذ شهر نوفمبر 2019، من وجود إخلالات كبرى في مجالات الحكمة والشفافية في المؤسسات التونسية ولاسيما الأمنية منها، والدعوة الصريحة في التقرير إلى أن تقرن المساعدات بإصلاحات محددة. لكن ثمة أيضا من يربط الفتور الأوروبي بما صدر من سعيد بشأن القضية الفلسطينية وخطاباته المتشددة تجاه إسرائيل منذ حملته الانتخابية وهي تسريبات تحدثت عنها وسائل إعلام تونسية نقلا عن دبلوماسيين، إلى جانب تحذيراته المبطة للاتحاد

